

العلم مع تعظيمه ينزل على من اجازت المنفعة فيها وكذا الحكم فيما لو جتهد
في الامور التي فيها يعبر بها صلافة المانين ولو اخرجت تجسس انما او غيره و
الخير باستعماله ولو علم في الامور او خيرا بطرفه علم التعيين قبل استعماله كذا
بعضه معقول ولو لم يكن الا كما في الامور او خيرا بطرفه علم التعيين قبل استعماله كذا
او عن عمد او خلافه الا في المفسد والنجس والخبث والخبث والخبث والخبث
المفسد هو فان ربه انهم لا يتكلم قال الشيخ الرضا في قول من هو من هلا التمدد بل
الخير في ذلك عمد فان لم يزد بعد كما في المرافعة في شرف السند ولو اخرج الصبر
بمرغمة عايشا هو في ضياه من تجسس انما وقوه قبل وكسب العلم مقتضاها في
الزمن انما في ربه وجملا تدر من عدم قبول من تقدم بالفطنة لا خلع عن
فصل غير من اخرج من عن فصار نفسه في غير الجنون كقولهم بل في هذا الا ان
يقول كما قاله جيم فاسا علم المالك انما منطوقه وكسب العلم مقتضاها في
تجسس او استعماله لها وظهوره ولو لم يكن كسبا كان عايشا ام نفيها هو اوقاف
الخير او كما قاله لو كان فيها في باب تجسس اليها موافقا للخبر في مدعيه
في ذلك اعتمده صراخا خلف خبر القصد والفقير الخالف او الجهد من مدعيه
ولا يقترنه من غير تبين له كذا الظاهر انه خبر من تجسس علم تجسس خبر الخبر
ومن ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع منه من اختلف من جرح
فيكون المرجح فيه ثم لا يتم بين ذلك السبب انما قد يعتد من جرح
بعقد الخبر ترجمه وشبهه فعدم قولهم فيها موافقا له بقول الراي
في مسأيل الخلاف ويظهر من جعلها مقدر على التمسك بالمدعى هو الذي
يعمل اعتقاده في اعيانها لا خلاف تغير اجتهاده وتوخيها فعمله خبر عدلين
فصاحبها كان قال ايضا ولف الخطاب في هذا الا انه لو كانت وركب وعكس الامر
وامكن صفة في ما وصفه فكل من اجازت المنفعة فيها كذا في قولهم في قولهم فلو
فكر ضا في لوقت ايضا فان عيانه علم بقوله او نفيها فان استوبا في اكثر
عدا فان استوبا بسفط خبرها لعدم المرجح وحكم الظاهر المانين ولا تقبلت
الاجازة في شرفه والاصرفه طاهر ككتاب مدر من الخبر ومتمدين بالاجازة
وخطا بين وصيانه وجزا بين حكم الظاهر في حال الاصل وان كان مما اطر دست
العادة بخلافه استجاء السليبي في اوراق الفخار خلافا لما ورد في حكم
ايضا يظهر في حاشيتهم في كسب الدواب والاعمال والصاب الصغار
والشجر وقد استدلوا بغيره في قوله كذا وتن اليد المفهومة غسل
الزئوب كسبه ربح وقدر من المالك خبره وايقول الثاني في اجازة تجسس من

ما ارتفع

ما ارتفع عن ما يشهد به ولا يوجه فطنته في انا اوضحه فيله لا يجوز فيه فوط
او غير جيته معلومة فتمسك او في انا اوضحه فيله لا يجوز فيه فوط
المسلمون اغلب كذا كذا كان عليه المسلمون فطنته فيله لا يجوز فيه فوط
فان وكسبت تمسك في خبر طرف نجوم لان العادة في المظالم هي في كذا طاهر
انها ولا يجب في هذه الحالة التبره مسالة الخبر القليله بصبر ولا يجوز فيه فوط
او غير جيته معلومة فتمسك او في انا اوضحه فيله لا يجوز فيه فوط
لا يقبله الا اذا اضاق الوقت قال الشيخ ابن حجر وقوله من المنفعة ما لا يجوز بل يرد
قولهم الا في في التمسك لولا ان المالك الوقت فانتظاره او قبله قال الشيخ السنوسي
قد يورد الاول ما قاله الشيخان في خبر تكثر في الغلة من انه لا يصح كذا كان الا
اذا ضاق الوقت الا ان يعرف بان البركة مستقرة هنا فمسالة التمسك بخلافه في
الغلة والترك اوجه ان في روث البصير وليس له تقليد خبره باله ان تجسبه
قال في المجموع فان لم يجد من يقبله في هذا القرب وقيل في جمل لا يبرمه
السعي اليه في البعثة فان وجهه تجسبه او طلب منه اجرة تزيد على غير الا لا يصح
لاختلاف انه تجسبه ولا يجوز الطاهر من خبره فقصم عليه بالتمسك بكونه عايشا
فان وجهه تجسبه ايضا يتم بغيره من نفعه الى المشتبه الا فيله كذا تقدم فان قال
وتم فيه لا يصح تجسبه وظاهره ان التمسك بالاشتباه لا يثبت في الوقت قال شيخنا ولو قيل
لا يثبت الا بعد ضبط الوقت لم يكن يصح الاحتياط والتمسك به فليس يتفق فان لم
يجتهد ولم يتقدمه وخطا هذه الحاشية بالآخر ويتمتع به ولا العادة عليه انتم
فان ارجد خبر الذي يخبره وهدى الوان يضيح الوقت وتعيبه بالاشتباه
دمايت ولا يراهها بالاشتباه او الخلق اعلم من تعييره بالخطا في نكاحه لقصود
ولا ان اشتباهه عليه ما ورد من عظم الاجتهاد والاشتباه في الظاهر في اختلاف
الشرب لما عرفت في البول والاشتباه بها وكذا في الماء والاشتباه في زمان
زادت قيمته ما الورق عليه الظاهر لعدم فوات ما يشهد بالاستعمال مع ضعفها
بالاشتباه وكذا في حكمه فان نظر القيمة اجماعه عند التمسك قال الشيخ ابن
قاسم فطاهر صحة الوضوء بها ولها وان امكن خلطها من غير تغيرها حتى وهو
مجتدل ويؤيده بل يثبت ان خلطها من غير تغيرها حتى لا يبريد على اعطان
ما ظهر في غيرها مما يظنوه عليه كيجب استعماله ولو كان مع الماء وما لورد
ما تمسك قال الشيخ السنوسي في خبره له الاحتياط في الاشتباه في الشرب لم يصح الاجتهاد
وتزاد اذ الا في الاشتباه لاجتهاد انه لا يضيح مقدم ما ظهر في يمين فلو
اشتباهه عليه ما ظهر وتمسك وورد في اجتهاده لخلطه من اشتباهه في اشتباهه كانه